استمارة المشاركة

الاسم واللقب: عمراوي قيرود

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر ب

مؤسسة العمل: جامعة باتنة 1

الهاتف: 0666441410

البريد الالكتروني: amraoui.guiroud@univ-batna.dz

محور المداخلة: مصير المشروع الصليبي في فلسطين المسلمة بعد مئتي سنة من الاستيطان

عنوان المداخلة: المخططات التوسعية الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية.

الملخص:

تتناول هذه المداخلة دراسة للاستراتيجية الصهيونية وأبعادها المختلفة، متجاوزاً الفكرة التقليدية لإقامة دولة في فلسطين إلى دراسة المشروع التوسعي الشامل الذي يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية والقضاء عليها. وتسعى كذلك إلى الكشف عن الأبعاد العقائدية والجغرافية والاقتصادية للمخطط الصهيوني التوسعي، مع تسليط الضوء على الآليات والاستراتيجيات التي يعتمدها الكيان المحتل للسيطرة على المؤسسات الدولية والتأثير على مواقفها، وذلك في سياق الصمت الدولي المريب وتغلغل النفوذ الصهيوني في مراكز صنع القرار العالمية.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية: المخططات الصهيونية، المقاومة الفلسطينية، صفقة القرن.

مقدمة

تمثل القضية الفلسطينية نموذجاً فريداً للصراعات في العصر الحديث، فهي نتيجة مباشرة لتشابك العديد من العوامل والمصالح الدولية. وقد تعرضت فلسطين لضغوط هائلة نتيجة التنافس الاستعماري عليها، مع محاولات مستمرة لعزلها عن محيطها العربي من خلال الضغط على الدول العربية الداعمة لها، رغم أن الشعوب العربية ظلت متمسكة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله.

إن فهم القضية الفلسطينية يتطلب النظر إليها كجزء لا يتجزأ من المشهد الدولي وتطوراته التاريخية، حيث شكلت القضية الفلسطينية عقدة محورية في العلاقات الدولية. ولذلك، فإن دراستها تستوجب العودة الى سياقها التاريخي لفهم واقعها الحالي واستشراف مستقبلها.

1. ظهور الحركة الصهيونية:

نشأت الحركة الصهيونية في أوروبا خلال منتصف القرن التاسع عشر، متأثرة بما واجهه اليهود من اضطهاد في المجتمعات الأوروبية. بدأت كحركة تحرر وطني للشعب اليهودي، وكان أول تجسيد عملي لها في تأسيس جمعية "بيلو" في مدينة خاركيف الأوكرانية عام 1882، والتي هدفت إلى إقامة مستوطنات زراعية في فلسطين.

شكل كتاب "دولة اليهود" لثيودور هرتزل عام 1896 نقطة تحول مهمة، حيث أسس للصهيونية السياسية وطرح فكرة إقامة دولة يهودية كحل لما أسماه معاداة السامية. استفاد المشروع الصهيوني من دعم القوى الاستعمارية، وخاصة بريطانيا، التي رأت في الحركة الصهيونية أداة لتحقيق مصالحها في المنطقة العربية.

اعتمد المشروع الصهيوني على توظيف الأساطير الدينية لتبرير اختيار فلسطين كموقع للدولة اليهودية، رغم وجود مقترحات بديلة كالأرجنتين وأوغندا. وقد تجاوزت الطموحات الصهيونية حدود فلسطين لتشمل مساحة أكبر تمتد من النيل إلى الفرات، مستندة إلى تفسيرات توراتية محددة. وهو ما يثير تساؤلات جوهرية، كما طرح المفكر روجيه جارودي، حول مشروعية هذه المزاعم التاريخية والدينية[1].

تمثل الصهيونية حركة سياسية نشأت على أسس عنصرية واستعمارية، حيث روجت لفكرة التفوق العرقي لليهود وطرحت نفسها كحل لما أطلقت عليه المشكلة اليهودية. سعت هذه الحركة إلى منع اندماج اليهود في مجتمعاتهم الأصلية، ودفعتهم نحو الهجرة إلى فلسطين مستندة إلى مزاعم تاريخية ودينية. وقد تقاطعت أهداف الحركة الصهيونية مع المصالح الاستعمارية في المنطقة، حيث عملت على إقامة دولة يهودية في فلسطين عبر استخدام الإرهاب وتهجير سكانها الأصليين[2].

ظهرت الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر كحركة قومية يهودية، متزامنة مع صعود القوميات الأوروبية. تميزت هذه الفترة بتحالف استراتيجي بين الحركة الصهيونية والمشروع الاستعماري البريطاني، حيث كانت بريطانيا في ذروة قوتها الاستعمارية وامتداد نفوذها عالمياً.

وكان للمؤسسات البريطانية الدينية والسياسية دور محوري في دعم المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. ويتجلى ذلك في دعوة وزير الخارجية البريطاني "بالمرستون" عام 1873 لإقامة كيان يهودي في فلسطين، وكان أحد أهدافه منع توحيد مصر وبلاد الشام.

---

[1] - عرفات عبد الخبير الرميمة: الصراع العربي الإسرائيلي جذوره وافاقه، ط1، 2025، ص، 53.

[2] عرفات عبد الخبير الرميمة: المرجع السابق، ص،53

شهدت هذه الفترة تأسيس أول جمعية صهيونية منظمة على يد الحاخام "صموئيل موهليفر" في خاركيف عام 1882، والتي ركزت على تحفيز الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وتطور هذا النشاط لاحقاً إلى حركة صهيونية سياسية منظمة بقيادة "ثيودور هرتزل"، الذي عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897، وألف كتابه الشهير "دولة اليهود"[1].

ولقد كان الدعم الأوروبي للمشروع الصهيوني مدفوعاً برغبة أوروبا في التخلص من النفوذ اليهودي السياسي والاقتصادي داخل مجتمعاتها. استغل الصهاينة هذا التوجه عبر استثارة المشاعر الدينية لليهود في أوروبا، ونظموا ندوات تتحدث عن المسيح المخلص. تطور هذا النشاط تدريجياً من بعد ديني إلى مشروع سياسي استيطاني تحت شعار "الشعب المختار"، مروجين لفكرة أن اليهود أمة متكاملة وموحدة لم تكن يوماً مشتتة.

وضع قادة الحركة الصهيونية ما عُرف بـ "بروتوكولات حكماء صهيون" التي هدفت للسيطرة على العالم، مستندين إلى تفسيرات توراتية مغلوطة تزعم أن الله وعدهم بهذه السيطرة[2].

بدأت محاولات الحركة الصهيونية لإقامة وطن قومي في فلسطين خلال عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني. قاد ثيودور هرتزل هذه المساعي، حيث حاول مراراً إقناع السلطان بالسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، متبعاً أساليب مختلفة منها:

- عرض شراء جزء من أراضي فلسطين
- تقديم عروض مالية ضخمة لسداد ديون الدولة العثمانية

رفض السلطان عبد الحميد الثاني كل هذه العروض رفضاً قاطعاً، وأوضح موقفه في رسالته الشهيرة إلى شيخ الطريقة الشاذلية، حيث قال إن خلعه عن العرش كان بسبب رفضه التنازل عن فلسطين. وأكد موقفه بقوله الشهير: "فلسطين هي ملك لشعبي روينها بدمائنا ولا يحق لي التنازل عن شبر منها"، حتى عندما عُرض عليه 150 مليون ليرة إنجليزية ذهباً.

أدى هذا الموقف الصلب من السلطان عبد الحميد الثاني إلى إحباط آمال الصهاينة في تحقيق أهدافهم آنذاك، وأثار إعجاب هرتزل نفسه بموقف السلطان وحزمه رغم كل الإغراءات المقدمة[3].

2. مؤتمر كامبل بنرمان لاستعمار الوطن العربي وتقسيمه:

ومع بداية القرن العشرين، بدأت الإمبراطورية العثمانية تعاني من الضعف والتراجع، مما دفع بريطانيا لدراسة إمكانية السيطرة على المنطقة العربية لعدة أسباب استراتيجية:

1. ثراء المنطقة بالموارد والثروات الطبيعية

---

[1] - المرجع نفسه، ص، 54.

[2] - المرجع نفسه، ص، 54.

3 - عرفات عبد الخبير الرميمة: المرجع السابق، ص، 57

2. الموقع الجيواستراتيجي المهم بين آسيا وأفريقيا
3. التحكم بممرات مائية حيوية (قناة السويس، مضيق باب المندب، مضيق هرمز)

نتيجة لذلك، عقد رئيس وزراء بريطانيا هنري كامبل برمان مؤتمراً مهماً عام 1905 استمر حتى 1907، جمع فيه نخبة من المفكرين والباحثين والسياسيين من دول أوروبية استعمارية مختلفة. كان الهدف الرئيسي للمؤتمر دراسة كيفية السيطرة على الأراضي العربية واستعمارها.

في كلمته الافتتاحية، طرح برمان سؤالاً محورياً حول كيفية الحفاظ على السيطرة الاستعمارية الأوروبية ومنع انهيارها، خاصة مع بلوغ أوروبا ذروتها واستنفاد مواردها، في حين كان العالم الآخر لا يزال في مرحلة التطور والنمو. وقد شكلت هذه الكلمة، رغم قصرها، نقطة تحول مهمة في تاريخ المنطقة العربية والإسلامية[1].

3. اتفاقية سايكس بيكو:

كانت اتفاقية سايكس بيكو معاهدة سرية بين فرنسا وبريطانيا، بمصادقة من روسيا القيصرية وإيطاليا، جرت مفاوضاتها بين 23 نوفمبر 1915 و3 يناير 1916. وقع عليها الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو والبريطاني مارك سايكس، وصادقت عليها الحكومات المعنية في 9 و16 مايو 1916.

هدفت الاتفاقية إلى:

- تقسيم منطقة الهلال الخصيب (العراق والشام) بين فرنسا وبريطانيا
- تحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا
- تقسيم أراضي الدولة العثمانية التي كانت تُعرف آنذاك بـ"الرجل المريض"

وبموجب هذه الاتفاقية، وقعت فلسطين تحت النفوذ البريطاني، مما مهد لاحقاً لتطورات تاريخية مهمة في المنطقة[2].

4. وعد بلفور:

نقض وعد بلفور تعهدات بريطانيا السابقة للعرب بمنحهم الاستقلال بعد نهاية الحكم العثماني. وصدر هذا الوعد في شكل رسالة من وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور إلى اللورد روتشيلد في 2 نوفمبر 1917، يعد فيها بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

ولقد جاء هذا الوعد نتيجة عدة عوامل:

- العلاقات الوثيقة بين الدول الاستعمارية والحركة الصهيونية
- الأهمية الاستراتيجية لموقع فلسطين والوطن العربي
- هدف تجزئة الوطن العربي عبر إقامة كيان غريب في المنطقة

---

1 - المرجع نفسه، ص، 59

2 - عرفات عبد الخبير الرميمة: مرجع سابق، ص، 62

تم تعزيز هذا الوعد من خلال:

- موافقة الولايات المتحدة الأمريكية عليه في 17 أكتوبر 1917
- نظام الانتداب البريطاني على فلسطين الذي كان بمثابة غطاء لتنفيذ الوعد
- اتفاقية باريس 1919 التي اعتمدت الاتفاق بين الأمير فيصل وحاييم وايزمان[1].

5. النكبة وإعلان قيام الكيان الصهيوني:

في عام 1948، عندما اندلع القتال بين الفلسطينيين -مدعومين بجيوش ومتطوعين من بعض الدول العربية -والمستوطنين اليهود، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل حاسم لدعم الجانب اليهودي من خلال:

- تقديم مساعدات مالية
- الدعم الإعلامي
- نقل الأسلحة من براغ (عاصمة تشيكوسلوفاكيا آنذاك)
- إرسال 54 دبابة عبر باخرة "الطائر" إلى ميناء حيفا تحت غطاء أنها جرافات زراعية

ومنذ ذلك العام 1948 وحتى اليوم، أصبحت القضية الفلسطينية محور الصراع العربي الصهيوني في المنطقة العربية، حيث شكل الكيان المحتل خطراً متعدد الأبعاد على العالم العربي، يشمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية[2].

2. مخططات التسوية في الشرق الأوسط:

1. اتفاقيات كامب ديفيد:

وقع الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن اتفاقيات كامب ديفيد في 17 سبتمبر 1978-1979، لتكون إطاراً لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979. وكانت هذه الاتفاقيات أول تحرك من دولة عربية للتوصل إلى سلام منفرد مع إسرائيل خارج إطار اتفاقية شاملة. ويرى سيروس فانس أنها من أهم إنجازات إدارة جيمي كارتر، حيث فتحت الطريق للسلام بين مصر وإسرائيل. لكن يظهر بوضوح أن هدف الاتفاقيات كان عزل مصر عن الوحدة العربية، كما أنها أضعفت الموقف التفاوضي للدول العربية الأخرى، وخاصة فلسطين. ورغم فشل الاتفاقيات في حل قضايا الانسحاب الإسرائيلي وحق تقرير المصير الفلسطيني، إلا أنها اعتبرت إطاراً لمعالجة هذه القضايا في المستقبل[3].

---

[1] - نفسه، ص، 63

[2] - نفسه، ص، 63

[3] - الشيخ مبارك حبتا، القضية الفلسطينية ومحطات من الصراع العربي الإسرائيلي (2006) دراسة تاريخية سياسية، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، مج8 ،ع 32، 23يوليو 3232م

2. اتفاق أوسلو 1993م:

اتفق الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني على إنهاء سنوات من المواجهة والنزاع، والسعي للاعتراف بحقوقهما المشروعة المتبادلة. وتضمن هذا الاتفاق عدة نقاط رئيسية:

1. إقامة سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

2. نقل السلطة للفلسطينيين في مجالات محددة: التعليم، الثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة والسياحة.

3. إنشاء قوة شرطة فلسطينية لتوفير النظام العام والأمن الداخلي، مع احتفاظ إسرائيل بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية والأمن الإجمالي للإسرائيليين.

هذا الاتفاق جاء كجزء من عملية السلام في الشرق الأوسط، وكان يهدف إلى وضع إطار للتسوية الدائمة بين الطرفين[1].

3. اتفاقية وادي عربة مع الأردن 1994م:

يمكن تلخيص معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (وادي عربة) التي وُقعت في 26 أكتوبر 1994 كما يلي:

هي معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل هدفت إلى تحقيق سلام عادل وشامل بين البلدين استناداً إلى قراري مجلس الأمن 242 و338. تناولت المعاهدة عدة مجالات رئيسية شملت: إقامة السلام، ترسيم الحدود الدولية، الأمن، العلاقات الدبلوماسية، المياه، العلاقات الاقتصادية، اللاجئين والنازحين، الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية، التبادل الثقافي والعلمي، مكافحة الجريمة والمخدرات، والنقل والمواصلات.

ساهمت المعاهدة في تحسين العلاقات بين البلدين ومعالجة النزاعات الحدودية، واعتُبرت بداية لعملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكن يظهر من خلال المعاهدة أن إسرائيل سعت لإحداث شرخ في العلاقات العربية عبر توقيع اتفاقيات منفردة، رغم أن محاولاتها لاستمالة الدول العربية من خلال المشاريع التنموية لم تنجح نظراً لوعي هذه الدول بمناوراتها[2].

---

[1] - المرجع نفسه.

2 - الشيخ مبارك حبتا: مرجع سابق.

المخططات الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية:

1. مخطط دولة إسرائيل الكبرى:

يستند اليهود في مطالبتهم بأرض فلسطين إلى نص في العهد القديم، حيث يُذكر وعد الرب لإبراهيم وذريته بملكية الأرض من نهر مصر إلى نهر الفرات. وفي العصر الحديث، تجسدت هذه المطالب من خلال الحركة الصهيونية السياسية التي تأسست عام 1897 على يد تيودور هرتزل. سعت هذه الحركة إلى إقامة دولة إسرائيل الكبرى على أرض فلسطين التاريخية وأجزاء من الدول المجاورة. وقد بدأ هذا المشروع بتأسيس دولة إسرائيل عام 1948، ثم جاءت حرب 1967 لتكون خطوة أساسية في تنفيذ هذا المخطط التوسعي.[1]

ويرى الباحث اللبناني أسعد رزوق أن الحركة الصهيونية تتبنى مبدأ الاستردادية الدينية (Religious Irrédentisme) في مساعيها لتأسيس دولة إسرائيل الكبرى. هذا المبدأ يعني محاولة دولة الاستيلاء على أراضي دولة أخرى بحجة وجود إرث تاريخي وثقافي مشترك. في حالة الصهيونية، تم استخدام النصوص الدينية لإضفاء شرعية دينية على التوسع الإقليمي.

ويوضح النص أن الصهيونية تجمع بين عدة عناصر:

- فكرة وحركة تستمد مقوماتها من مصادر يهودية وغير يهودية
- تمزج بين الدوافع الدينية والعقيدة المسيحانية (انتظار المخلص)
- تجمع بين التوجهات الأيديولوجية والمطامع التوسعية
- تستخدم مصطلحات مثل "التحرير" و"الاستقلال" كغطاء لأهدافها التوسعية

ويشير إلى كيفية تحريف بعض النصوص الدينية لخدمة هذه الأهداف، وكيف تم تصوير حرب 1948 كحرب تحرير واستقلال، في محاولة لقلب الحقائق التاريخية[2].

وفقاً للكاتب الأمريكي دوغلاس يوفان، فإن مخطط إسرائيل الكبرى يمثل حجر الأساس في التطور الفكري والاستراتيجي للحركة الصهيونية. هذا المخطط يهدف إلى إقامة دولة يهودية تتجاوز حدودها الحالية، مستندة إلى تفسيرات توراتية وادعاءات تاريخية.

ويحدد يوفان ثلاث شخصيات رئيسية ساهمت في تطوير هذا المفهوم:

- تيودور هرتزل: مؤسس الحركة الصهيونية السياسية الحديثة
- الحاخام ياكوف ليوفيتش فيشمان: الذي قدم إسهامات مهمة في الجوانب الدينية والتاريخية للحركة

---

1 - محمد عيد المحسن: الصراع العربي الإسرائيلي اجتياح غزة والضفة الغربية ولبنان ووهم دولة الدجال الكبرى، دار النهار، بيروت، 2024م، 33

2 - محمد عيد المحسن: مرجع سابق، ص، 35

- عوديد ينون: الذي وضع مخططاً يهدف إلى تفكيك العالم الإسلامي على أسس عرقية وطائفية لضمان السيطرة الإقليمية لدولة الاحتلال[1].

ويشرح الكاتب دوغلاس يوفان كيف يساهم مخطط إسرائيل الكبرى في زيادة عدم الاستقرار في المنطقة العربية وتعزيز التفتت الإقليمي، خاصة مع استمرار تعثر حل القضية الفلسطينية. وقد شهدت المنطقة تحولاً في العلاقات مع توقيع اتفاقيات أبراهام عام 2020 مع أربع دول عربية، لكن الجدل لا يزال مستمراً حول تأثيرات هذا المخطط على سياسات الاستيطان والأمن والعلاقات مع الفلسطينيين. ويلفت النص الانتباه إلى أن الحكومة الإسرائيلية الحالية، بقيادة حزب الليكود، تتبنى تعاليم الصهيونية التصحيحية التي أسسها زئيف جابوتنسكي، والتي تؤكد على ضرورة السيطرة على كافة الأراضي المذكورة في النصوص التوراتية مع رفض حقوق العرب فيها، معتمدة على القوة كوسيلة وحيدة لتحقيق أهدافها. ويشير النص إلى أن بنيامين نتنياهو يتبع نهج جابوتنسكي، الذي يعتبره مرشده الروحي في هذا التوجه[2].

2. مشروع الشرق الأوسط الجديد:

يُعد هذا المشروع امتداداً لفكرة تمزيق العالم الإسلامي على أسس دينية وعرقية، بهدف تمكين دولة الاحتلال الإسرائيلي من السيطرة على المنطقة. وكان تيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية السياسية، أول من طرح هذه الفكرة في يومياته، داعياً إلى إنشاء "كومنولث شرق أوسطي" تكون فيه دولة اليهود قوة قيادية واقتصادية مركزية. وقد تطور هذا المخطط لاحقاً مع وثيقة كيفونيم التي نشرها الصحافي الإسرائيلي عوديد ينون عام 1982، والتي دعت إلى نشر الفوضى في العالم الإسلامي وتشجيع الانقسامات الطائفية. وفي عام 1983، أقر الكونغرس الأمريكي في جلسة سرية خارطة جديدة للمنطقة أعدها المستشرق برنارد لويس، تقوم على تقسيم المنطقة وفقاً للانتماءات الدينية والعرقية[3].

3. مشروع صفقة القرن:

صفقة القرن هي خطة سلام أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مطلع عام 2020، وجاءت بعد سلسلة من المفاوضات والمبادرات السابقة. تضمنت الخطة 181 صفحة مقسمة إلى شقين سياسي واقتصادي، حيث ركزت بشكل كبير على الجانب الاقتصادي والاستثمار في الأراضي الفلسطينية. من أبرز بنودها تحديد حدود "فلسطين الجديدة" في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الإبقاء على المستوطنات الإسرائيلية، ومنع إنشاء جيش فلسطيني نظامي، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. كما تضمنت الخطة تصفية قضية اللاجئين من خلال مقترحات التوطين والتهجير، والدفع نحو التطبيع العربي مع إسرائيل قبل التوصل لاتفاق سلام شامل. تميزت هذه الخطة بأنها جاءت من طرف واحد دون مشاركة فلسطينية في

---

1 - المرجع نفسه، ص، 67.

2 - نفسه، ص، 69.

3 - محمد عيد المحسن: مرجع سابق، ص، 85

صياغتها، ولاقت رفضاً فلسطينياً واسعاً، في حين حظيت بتأييد من بعض الدول العربية، خاصة دول الخليج. وقد أدت هذه المبادرة إلى دخول إسرائيل في تحالفات إقليمية جديدة مع دول عربية، وتوقيع اتفاقيات تطبيع مع الإمارات والبحرين، مما أثار جدلاً واسعاً حول مستقبل القضية الفلسطينية والسلام في المنطقة[1].

يمكن تلخيص الأهداف الحقيقية لصفقة القرن في محاولتها لتصفية القضية الفلسطينية بشكل نهائي من خلال عدة محاور رئيسية. أولاً، تسعى إلى تقويض الثوابت والقيم الروحية للقضية عبر تهويد القدس وجعلها عاصمة لإسرائيل. ثانياً، تهدف إلى إلغاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة من خلال حصر تعريف اللاجئ في الجيل الأول فقط دون أبنائهم وأحفادهم. ثالثاً، تسعى إلى إنهاء وصف إسرائيل كقوة احتلال وإلغاء حق تقرير المصير للفلسطينيين. وأخيراً، تهدف إلى تهويد الأراضي الفلسطينية وتحويل الفلسطينيين من شعب له هويته السياسية إلى مجرد تجمعات سكانية متفرقة بين غزة والضفة الغربية لا تحمل أي صبغة سياسية[2].

وكشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أن وقف واشنطن لتمويل وكالة الأونروا يعد بداية لتنفيذ خطة السلام الأمريكية الجديدة أو "صفقة القرن". تتضمن الخطة زيادة البناء في المستوطنات وفصل القدس عن محيطها الفلسطيني بشكل نهائي، مع نقل السفارة الأمريكية إليها. كما تسعى الخطة إلى إنهاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين من خلال محاولات إسرائيلية-أمريكية لإنهاء دور الأونروا، إما عبر تجفيف مواردها أو دمجها مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وبما أن تمويل الأونروا طوعي، فإن هذا يجعلها عرضة للضغط السياسي والتدخل. يشير التحليل التاريخي إلى وجود استراتيجية منظمة منذ اتفاقية أوسلو تهدف للقضاء على الحقوق الأساسية للفلسطينيين. وفي هذا السياق، يراهن ترامب على دعم السعودية والإمارات لإسقاط الأونروا وحق العودة، في ظل صمت عربي رسمي وأحياناً تواطؤ علني، مع الضغط على السلطة الفلسطينية للوصول إلى ما يسمى بالسلام الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية[3].

4. انهاء دور الاونروا في فلسطين المحتلة:

تظهر المواقف الأمريكية والإسرائيلية انسجاماً واضحاً في سعيهما لإنهاء دور الأونروا. فقد تزامنت هذه المواقف مع دعوة رئيس حكومة الكيان نتنياهو، لإعادة النظر في وجود المنظمة الدولية.

---

[1] - عبد الرحمان عمروش: صفقة القرن 2020:تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد 09 / العدد 01، 2021، 774-800.

[2] - عبد الرحمان عمروش: المرجع نفسه.

[3] - محمود العلي: حق العودة ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية، لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد 02، ماي 2019م، تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات،

يهدف هذا المسعى المشترك إلى إزالة شاهد دولي مهم على القضية الفلسطينية. كما يسعى إلى نقل مسؤوليات إغاثة وتشغيل اللاجئين إلى السلطة الفلسطينية التي تعاني من ضعف في جوانب عدة -مالياً وسياسياً وأمنياً.

ويبدو أن الهدف النهائي هو دفع السلطة الفلسطينية للرضوخ للشروط الإسرائيلية تحت ضغط هذه المسؤوليات الجديدة. وتأمل إسرائيل والولايات المتحدة أن يؤدي هذا إلى إنهاء القضية الفلسطينية وتحقيق ما يسمى بـ"الشرق الأوسط المستقر"، الذي يضمن أمن إسرائيل بالدرجة الأولى.

ويمثل السعي لإلغاء الأونروا جزءاً من استراتيجية إسرائيلية أوسع للتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، بما يشكل تحدياً جديداً يضاف إلى سلسلة التحديات التي يوجهها الشعب الفلسطيني[1]

وعندما انتخب ترامب رئيسا الولايات المتحدة عام 2016،
برزت عنصريته في عدة مجالات، لكن أبرزها كان موقفه من القضية الفلسطينية، حيث اتخذ سلسلة من القرارات المؤثرة مثل:

- نقل السفارة الأمريكية إلى القدس
- إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن
- تغيير الموقف من الاستيطان في الضفة الغربية
- وقف الدعم للأونروا
- دفع اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل (الإمارات، البحرين، السودان، المغرب)

ويرى أحد الكتاب أن هذه السياسات، رغم ظاهرها السلمي، لم تحظَ بقبول شعبي في الدول العربية المعنية، حيث ظهر الرفض في أشكال مختلفة. ويعتبر أن هذه السياسات تؤسس لصراعات مستقبلية وتسهم في تثوير الأجيال العربية الجديدة.

ورغم انتهاء عهد ترامب وترحيب البعض ببايدن، يرى الكاتب أن الثقة بالدور الأمريكي قد تزعزعت، مما يستدعي اعتماد العرب والفلسطينيين على أنفسهم. ويختتم بأن التاريخ لا يتوقف عند فترات العبث، وأن كل احتلال وإذلال يخلق مقاومة وصلابة في الكرامة الإنسانية[2].

4. التطور التاريخي المقاومة الفلسطينية في مواجهة المخطط الصهيوني:

1. عملية السابع من أكتوبر 2023:

---

[1] - أحمد مفلح: **القرار الأميركي -الصهيوني بإلغاء وكالة "الأونروا" وتصفية القضية الفلسطينية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات،
15 كانون الأول/ ديسمبر، 2019 .

[2] - شفيق ناظم الغبرا: الولايات المتحدة والقضية الفلسطينية: معالم التغيير، القدس العربي، الجمعة , 14 فبراير , 2025، مقال متاح على الرباط: https://www.alquds.co.uk، تاريخ التصفح، 2025/02/14، 23:45

شنت حركة حماس عملية "طوفان الأقصى" في سياق تصاعد التوترات مع الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتشددة. وتأتي هذه العملية وسط تزايد الاستيطان في الضفة الغربية، والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى تحت حماية القوات الإسرائيلية. وقد نشرت إسرائيل نحو 30 كتيبة عسكرية في الضفة الغربية لمواجهة المقاومة الفلسطينية ومداهمة المخيمات والمدن الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، يستمر الحصار على قطاع غزة منذ عام 2006، مع تدهور أوضاع الأسرى الفلسطينيين وتشديد القيود عليهم. ورفضت إسرائيل إجراء مفاوضات جادة لتبادل الأسرى، مستفيدة من ضعف الموقف العربي وتوجه بعض الدول العربية نحو التطبيع، متجاوزة بذلك مبدأ الأرض مقابل السلام[1]

يمثل "طوفان الأقصى" نقطة تحول في استراتيجية المقاومة الفلسطينية، حيث نفذته كتائب القسام في 7 أكتوبر 2023. وتعكس هذه العملية رؤية المقاومة الفلسطينية بأن القوة العسكرية الرادعة ضرورية لمواجهة التوسع الإسرائيلي، إذ لم تعد المفاوضات السياسية وحدها كافية لتحقيق الأهداف الفلسطينية في إقامة دولة مستقلة.

ويربط المحللون السياسيون العملية بعدة عوامل، أبرزها الانتهاكات المتكررة للمسجد الأقصى. لكن العملية لم تكن وليدة لحظتها، بل نتيجة تخطيط استراتيجي طويل المدى من قبل كتائب القسام وفصائل المقاومة الأخرى، خاصة بعد إحكام سيطرتهم على قطاع غزة. وقد تجلى هذا التخطيط في:

- التفكير الاستراتيجي المتوازن
- الإدارة المحكمة للعمليات القتالية
- اختيار دقيق للتوقيت والموقع
- تنفيذ ميداني منظم

وبحسب دراسة العثربي (2024)، تمثل هذه العملية جزءاً من مسيرة النضال الفلسطيني الممتدة منذ عام 1948م [2].

2. الإجراءات الإسرائيلية في أعقاب السابع من أكتوبر 2023:

أعلنت سلطة الاحتلال حالة الحرب في إسرائيل، واعدت إجراءات عاجلة، منها استدعاء جنود الاحتياط للعمليات في غزة والجبهة الشمالية، وتفويض المجلس الوزاري المصغر (الكابينت) المكون من 11 وزيراً باتخاذ قرارات الحرب

وتسعى إسرائيل من خلال عملياتها العسكرية في غزة إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية، مثل:

---

1 - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عملية «طوفان الأقصى:» انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة، وحدة الدراسات السياسية، 12 أكتوبر 2023، قطر.

2 - علي مطهر العثربي: طوفان الأقصى ومسيرة النضال الفلسطيني: دراسة تحليلية 2023 -1948م، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، المجلد 02، العدد 01، 2024م

1. القصف الجوي المكثف يهدف إلى إحداث تغيير في الديناميكية السكانية في القطاع، مع محاولة التأثير على موقف السكان من السلطة الحاكمة.
2. تعتبر إسرائيل أن عدم إزاحة حماس من السلطة، حتى مع إلحاق خسائر كبيرة بها، سيمثل فشلاً استراتيجياً للقيادة الإسرائيلية، حيث سيعني ذلك العودة إلى الوضع السابق[1].

3. المواقف والتحركات العربية إزاء أحداث أكتوبر 2023:

تنوعت مواقف الدول العربية بين عدة اتجاهات رئيسية، وكانت في اغلبها ضعيفة ولم تؤثر على مجريات الأحداث، حيث بقيت المقاومة الفلسطينية وحيدة في الميدان، مع دعم معنوي فقط من محور المقاومة والشعوب العربية ومتعاطفين من مختلف ارجاء العالم.

يمثل طوفان الأقصى تطوراً مهماً في الفكر الاستراتيجي العسكري العربي، حيث يشابه نجاح حرب أكتوبر 1973 في إثبات قدرة الإرادة العربية على مواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية. حققت العملية إنجازات عسكرية مهمة تمثلت في اختراق خط الدفاع الإسرائيلي الأول، ونقل المعركة إلى العمق الإسرائيلي براً وجواً وبحراً، وتحطيم منظومة القبة الحديدية، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الجانب الإسرائيلي شملت مقتل حوالي 1400 شخص منهم 258 جندياً، وإصابة أكثر من 4000 شخص، وأسر حوالي 250 شخصاً. ويتوقع أن تؤدي هذه العملية إلى تأثيرات مهمة على إسرائيل، منها زيادة المطالب الداخلية بإقالة الحكومة، وتأثيرات اقتصادية سلبية، بالإضافة إلى كشف ضعف المنظومة الأمنية الإسرائيلية.

لقد أحدثت العملية تأثيرات إيجابية متعددة، أهمها تعزيز تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه ومقاومته لاسترداد الأراضي المحتلة وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس. كما أدت إلى اتساع التأييد الشعبي للمقاومة الفلسطينية على المستويات المحلية والعربية والإسلامية والعالمية، وهو ما تجلى في المظاهرات الحاشدة التي خرجت في مختلف عواصم العالم. وقد عززت العملية القوة السياسية للمقاومة الفلسطينية إقليمياً وعالمياً، مما ساهم في منع تصفية القضية الفلسطينية أو القبول بحلول سياسية غير مجدية. كما يتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى مراجعة الدول العربية المطبعة مع إسرائيل لمواقفها، وزيادة تأثير الشعوب العربية على حكوماتها في اتجاه دعم النضال الفلسطيني، مع توقع حراك دبلوماسي عربي وعالمي أكثر إيجابية تجاه القضية الفلسطينية[2].

4. مبادرات وقف إطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية وسلطة الاحتلال الصهيوني:

---

1 - المرجع نفسه.

2 - علي مطهر العثربي: مرجع سابق.

وسط جهود أمريكية لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، أجرى الرئيس الأمريكي اتصالاً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وتم التأكيد على ضرورة التوصل إلى اتفاق يضمن الإفراج عن الأسرى وإدخال المساعدات الإنسانية لغزة.

وفي المقابل، أعلنت حركة حماس أن مقترحات التهدئة التي قدمتها لا تزال قائمة، مؤكدة على موقفها بضرورة وقف إطلاق النار الشامل وانسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع. وشددت الحركة على أن هذا هو السبيل الوحيد لعودة الأسرى.

وكشفت تقارير إعلامية عن وجود رسائل متبادلة بين إسرائيل وأمريكا حول خطط التهدئة، حيث تضمنت مقترحات لوقف تدريجي لإطلاق النار مقابل إطلاق سراح الأسرى وإدخال المساعدات. وأشارت المصادر إلى تصريحات من مسؤولين إسرائيليين تؤكد استعدادهم للنظر في هذه المقترحات، مع التأكيد على أهمية ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة[1]

5. مشاريع التهجير المطروحة لسكان قطاع غزة: الأبعاد والمواقف الدولية:

ان تشابه سياسات إدارتي ترامب وبايدن تجاه القضية الفلسطينية، جعل كلتا الإدارتين تسعيان لتنفيذ خطة تهدف إلى تهجير الفلسطينيين من غزة.

ويؤكد الخبراء على خطورة المشروع الصهيوني المدعوم أمريكياً على الوجود الفلسطيني، داعياً إلى تعزيز الوحدة الوطنية كسبيل للمواجهة. وينتقد انفراد السلطة الفلسطينية وحركة فتح بالقرار السياسي منذ اتفاقية أوسلو، معتبراً أن هذا الانفراد ساهم في تدهور الأوضاع الراهنة.

ويشدد الخبراء على ضرورة اتخاذ الدول العربية خطوات عملية تتجاوز البيانات الإعلامية، مثل عقد اجتماعات في إطار منظمة التعاون الإسلامي وممارسة الضغط في المحافل الدولية.

وفيما يتعلق بالتهديدات الأمريكية بإرسال قوات إلى غزة، يرى الملاحظين الى أنها غير واقعية، مستبعداً التدخل العسكري المباشر نظراً لفشل إسرائيل في تحقيق أهدافها رغم استمرار الحرب لأكثر من عام. ويضيفون أيضا، أن أي تدخل أمريكي سيواجه مقاومة شديدة قد تؤدي إلى خسائر في صفوف القوات الأمريكية.

وبخصوص موقف مصر والأردن، يشير الخبراء إلى أن ارتباطهما باتفاقيات سلام ومساعدات اقتصادية مع إسرائيل والولايات المتحدة يحد من قدرتهما على معارضة المشروع الأمريكي بشكل فعال.

---

[1] - صحيفة القدس العربي، النسخة الالكترونية، متاحة على الرابط: https://www.alquds.co.uk/

وقد أثارت تصريحات ترامب حول تحويل غزة إلى "ريفييرا الشرق الأوسط" جدلاً واسعاً، حيث يرى المحللون أن هذه التصريحات قد تكون جزءاً من استراتيجية الضغط السياسي أكثر من كونها خطة قابلة للتنفيذ، في حين يستمر الموقف الفلسطيني في رفض أي محاولات لفرض واقع جديد بالقوة[1]

خلاصة:

نشأت الحركة الصهيونية في سياق تاريخي مرتبط بالاستعمار الغربي، حيث تطورت من مشروع ديني إلى حركة سياسية استيطانية. وقد استندت في تأسيسها على استغلال النصوص الدينية وتوظيفها لتبرير الاستيطان في فلسطين، مع الاعتماد على الدعم الاستعماري الغربي، وخاصة البريطاني. وتجلى ذلك في وعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو وغيرها من المعاهدات التي مهدت لإقامة الكيان الصهيوني.

تمثل المخطط الصهيوني في سلسلة مترابطة من المشاريع، بدءاً بمشروع إسرائيل الكبرى الذي يستهدف التوسع الإقليمي، مروراً بمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة، وصولاً إلى صفقة القرن التي سعت لتصفية القضية الفلسطينية. كما شملت هذه المخططات محاولات لإنهاء دور وكالة الأونروا بهدف طي ملف اللاجئين الفلسطينيين.

شكلت عملية السابع من أكتوبر 2023 نقطة تحول استراتيجية في مسار المقاومة الفلسطينية، من حيث مستوى التخطيط الاستراتيجي والقدرات العسكرية والتأثير السياسي والإعلامي. وقد أظهرت هذه العملية قدرة المقاومة على تجاوز الحسابات الإسرائيلية وإحداث تغيير في موازين القوى.

تباينت المواقف الدولية والإقليمية تجاه التطورات في فلسطين، حيث قابل الرد الإسرائيلي العنيف مواقف عربية متفاوتة بين الدعم والحياد. في المقابل، شهدت الساحة الدولية تصاعداً في التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية، مما أدى إلى تزايد الضغط على الحكومات الغربية لتعديل مواقفها.

يواجه الشعب الفلسطيني محاولات متصاعدة لتصفية قضيته من خلال مشاريع التهجير والضغوط الاقتصادية ومحاولات تغيير الواقع الديموغرافي. ومع ذلك، تستمر المقاومة الفلسطينية في الصمود، مدعومة بتزايد التأييد الشعبي العالمي وتطور قدراتها العسكرية وثبات مواقفها السياسية.

تشير التطورات الراهنة إلى احتمال استمرار الصراع مع تصاعد حدة المواجهة بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي. ويبقى مستقبل القضية الفلسطينية مرتبطاً بمدى قدرة المقاومة على الصمود وتطوير استراتيجياتها، وكذلك بتطور المواقف العربية والدولية تجاه القضية.

---

[1] - مقال في قدس برس: متاح على الرابط: https://qudspress.com/179460/، تاريخ التصفح، 2025/02/14، على الساعة 23: 19